

تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو التنوع الاقتصادي، الواقع والمأمول:
دراسة تحليلية اعتمدا على المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة ما بين 2015-2023 م
**Evaluating the performance of the Algerian economy in light of the shift
towards economic diversification: the current reality and aspirations:**

An analytical study based on economic indicators for the period 2015-2023

زين الدين بن عامر ¹		
جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري، الجزائر. zineddine.benameur@univ-constantine2.dz		
تاريخ النشر: 2025/06/01	تاريخ القبول: 2025/03/10	تاريخ الاستلام: 2025/01/28

ملخص

حاولت هذه الدراسة رسم صورة واضحة حول أداء الاقتصاد الجزائري الذي انتهج نمودجا اقتصاديا جديدا وفق رؤية الحكومة 2020-2030م الرامية إلى تنوع الاقتصاد والابتعاد عن التبعية للمحروقات، وذلك من خلال الاعتماد على جملة من المؤشرات الاقتصادية ومقارنة نتائج هذه المؤشرات في السنوات الأخيرة بما كانت عليه النتائج قبل سنة 2020م. بينت الدراسة تحسن في أغلب المؤشرات الاقتصادية خلال ثلاث سنوات الأخيرة 2021-2023م مقارنة بما كانت عليه خلال سنوات 2015-2020م، بشكل يوحى بتحسن نوعي في أداء الاقتصاد الجزائري، سواء كان تحسنا حقيقيا نظرا للتوجه الجاد نحو تنوع الاقتصاد وللخطوات الكبيرة المسجلة في هذا السياق، أو تحسنا محاسبيا نظرا لتحديث المنظومة الإحصائية والاعتماد على الرقمنة مع تغطية دقيقة للاقتصاد غير الرسمي مما أتاح قياساً أدق لمختلف مؤشرات الأداء.

كلمات مفتاحية: أداء، اقتصاد جزائري، تنوع اقتصادي، مؤشرات اقتصادية.

تصنيف JEL: A10، O11، Q26، Q4

Abstract

This study attempted to provide a clear picture of the performance of the Algerian economy, which has adopted a new economic model in line with the government's 2020–2030 vision aimed at diversifying the economy and moving away from excessive dependence on hydrocarbons. This was done by relying on a set of economic indicators and comparing the results of these indicators in recent years with those prior to the year 2020. The study highlights improvements in most economic indicators from 2021-2023 compared to 2015-2020. This suggests a qualitative enhancement in Algeria's economy, driven by diversification efforts, better investment environment, and improved foreign trade. It may also reflect more accurate data due to updated statistics and digitization, including informal economy coverage.

Keywords: Performance, Algerian Economy, Economic Diversification, Economic Indicators

JEL Classification : A10, O11, Q26, Q4

¹ Zineddine BENAMEUR, Constantine 2 –Abdelhamid MEHRI University, Algeria.

إن أداء الاقتصاد الجزائري ظل لعقود طويلة أداء متواضعا مقارنة بالإمكانيات والثروات التي يمتلكها البلد، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز من خلال اعتماده على البترول بحوالي 97 بالمئة من إجمالي الصادرات ونسبة 60 بالمئة من إجمالي ميزانية الدولة، وبذلك بقي الاقتصاد الجزائري رهين التقلبات في أسعار النفط آخرها تراجع أسعار النفط ابتداء من 2015م بنسبة قاربت الـ 50 بالمئة مقارنة بما كانت عليه الأسعار سنة 2014م، لذلك تراجعت صادرات البلد سنة 2016م إلى 30 مليار دولار بعد ما بلغت الـ 60 مليار دولار سنة 2014م، أي بتراجع قدره 50 بالمئة، مما جعل هناك تآكل كبير في احتياطات الصرف وتخوف من عدم القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من مختلف البضائع المستوردة ودفع مرتبات المستخدمين.

ولتدارك العجز المسجل في سنوات 2016-2019 اعتمدت الجزائر على طباعة النقود أو ما يسمى بالتمويل غير التقليدي بدل التوجه نحو الاستدانة الخارجية وهو الأمر الذي تسبب في مشاكل تضخمية كبيرة لا يزال الاقتصاد الوطني يعاني من تداعياتها إلا يومنها هذا، وازداد الأمر سوء مع جائحة كورونا والمشاكل السياسية في البلد سنة 2019م والتي نتج عنها مجيء حكومة جديدة عملت على تبني نموذج اقتصادي جديد للنمو الاقتصادي وفق رؤية الجزائر 2020-2030م الرامية إلى بلوغ ناتج محلي قدره 400 مليار دولار بحلول سنة 2027م وبلوغ 29 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات، حيث يرتكز هذا النموذج على تنويع الاقتصاد وخفض نسب الاعتماد على المواد الطاقوية لتحسين أداء الاقتصاد وهذا ما كانت تدعو إليه جل الحكومات الجزائرية المتعاقبة طيلة عقود ولم تحقق منه شيئا، وانطلاقا من كل هذا يمكن أن نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تحسن أداء الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو التنوع الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة؟

التساؤلات الفرعية

- هل الجزائر في ضل الحكومة الجديدة سائرة حقا في طريق تنويع الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتقليص التبعية للمحروقات؟

- هل هناك خطوات ملموسة في سبيل تنويع الاقتصاد الجزائري؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون شعارات سياسية فضفاضة؟
- ما هي مؤشرات تحسن أو تراجع أداء الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات

كإجابة أولية على تساؤلات هذه الدراسة نفترض ما يلي:

- هناك تحسن في أداء الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة؛
- رغم أن هناك مجهودات ملموسة في سبيل تنويع الاقتصاد الجزائري إلا أنه بقي اقتصاد ريعي؛
- هناك تحسن في الميزان التجاري وزيادة في احتياطات الصرف.

منهجية الدراسة

للقيام بهذه الدراسة وللإجابة على الإشكالية وعلى التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف ملامح الاقتصاد الجزائري خصوصا خلال السنوات الأخيرة، وعلى المنهج التحليل لتحليل مختلف المعطيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والمجموعة من تقارير البنك الدولي، ومن ثم تقييم أداء الاقتصاد الجزائري وصولا إلى استخلاص النتائج.

1. نظرة حول أهم ملامح الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الأخيرة

سيكون هذا العنصر بمثابة جانب نظري للدراسة نقوم فيه بقراءة أو تشخيص للوضع الاقتصادي للجزائر خلال السنوات الأخيرة وذلك من خلال تتبع السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة التي جاءت بعد الحراك الشعبي أو ابتداء من أواخر سنة 2019م، لمعرفة كيف تعاملت هذه الحكومة مع الوضع الاقتصادي الصعب الذي عرفته البلاد آنذاك بسبب اجتماع الأزميتين النفطية من جهة والوبائية من جهة ثانية وذلك قبل النظر للمؤشرات الاقتصادية في الجزء الثاني لهذه الدراسة.

1.1. سياسة كبح الاستيراد بين الإيجابيات والسلبيات

نضرا لتراجع عائدات الجزائر مع تراجع أسعار البترول ابتداء من منتصف سنة 2014م فقد اعتمدت الحكومة على سياسة مالية تقشفية أهم ملامحها تقليص النفقات العامة وتجميد التوظيف في القطاع العام وزيادة الضرائب مع العمل على ضبط عملية الاستيراد، إلا أن ذلك لم ينجح بشكل كبير في تقليص العجز المسجل خصوصا مع الاستمرار عمليا في العشوائية في الاستيراد خلال سنوات 2015-2019م من حيث نوع المواد المستوردة أو حجم استيراد هذه المواد، مما تسبب في نزيف كبير في احتياطي الصرف مع تهريب للعملة الصعبة من خلال تضخيم الفواتير.

لذلك ومع قدوم الحكومة الجديدة عملت على تدارك هذا الوضع والعمل على كبح الاستيراد العشوائي من خلال إعداد قائمة تضم حوالي ثلاثة آلاف سلعة خصوصا الكمالية منها والتي يفرض على استيرادها رسم إضافي وقائي استثنائي تتراوح نسب هذا الرسم ما بين 100 إلى 200 بالمئة من قيمة السلعة إذا كان هناك إنتاج وطني يضمن أو يغطي حاجة السوق المحلي منها، ويتراوح هذا الرسم ما بين 30 و50 بالمئة على السلع التي لا يكفي الإنتاج المحلي لتغطية الحاجة إليها. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023)

بالإضافة إلى إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات وهو مجلس مكلف بتنظيم الاستيراد لتجنب القرارات الفردية التي من شأنها إحداث ندرة في سلعة ما أو منتج معين أو تذبذبا في السوق بصفة عامة، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023) ورغم حرص الحكومة على منع حدوث ندرة في الأسواق المحلية إلا أننا نرى أنها وقعت بالفعل لذلك نقيّم السياسات المنتهجة من قبل الحكومة في هذا الصدد فنقول إن لهذه السياسية إيجابيات وسلبيات نفصلها فيما يلي:

إيجابيات سياسة كبح الاستيراد تكمن في تقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وحماية الاحتياطي من العملة الصعبة ومحاربة ظاهرة تهريب العملة الصعبة ومحاربة الاستهلاك البذخي للكماليات، وفي مرحلة متقدمة تسمح هذه السياسة بتشجيع وزيادة الإنتاج المحلي من مختلف السلع ومن ثم تصدير الفوائض مستقبلا.

ورغم ما لهذه السياسة من إيجابيات إلا أنها تسببت في ندرة العديد من السلع سواء الاستهلاكية أو الوسيطة، وهذا الأمر أدى إلى ارتفاع في الأسعار بشكل متسارع جدا وبالتالي غلاء في المعيشة وانزعاج شعبي من هذه الندرة وهذا الارتفاع في الأسعار.

2.1. تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة حركة غير مسبقة في مجال تعزيز الصادرات خارج المحروقات تمثلت في اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي من شأنها التشجيع على التصدير ومرافقة المصدرين وتدليل الصعوبات والعراقيل التي تواجههم في الميدان، (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2024) حيث يمكن الإشارة إلى الإجراءات التالية التي قامت بها السلطات العمومية في السنوات الأخيرة.

– تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر ومن الأمثلة على ذلك انضمام الجزائر لمبادرة التجارة الموجهة في إطار تجسيد اتفاقية "زليكاف"، والتي تمكن المتعاملين الاقتصاديين من القيام بتبادلات تجارية مع نظرائهم من الدول الشريكة في المبادرة بدون قيود جمركية؛

– إنشاء مناطق حرة مع كل من مالي النيجر وموريتانيا؛

– توفير خدمة الشحن الجوي لنقل المنتجات الوطنية نحو الخارج؛

– تفعيل واستحداث مجالس رجال الأعمال مع البلدان الشريكة؛

– المشاركة بقوة في التظاهرات التجارية بالخارج؛

– إنشاء معارض دائمة في بعض الدول الإفريقية مثل موريتانيا والسنغال وبالتالي

الانفتاح على السوق الإفريقية أو على المجال الاستراتيجي للجزائر؛

– استحداث منصة للإصغاء للمصدرين والتكفل بهم، وتسهيل لوجستيات التصدير

حيث تم إنشاء منصات مخصصة للتصدير، ومن أهم هذه المنصات نجد المنصة الرقمية

للمصدرين الجزائريين والتي استحدثتها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألكس) وهي خلية للإصغاء للمصدرين الجزائريين بالإضافة إلى الترويج للمنتوج الجزائري بالخارج والتعريف بالمؤسسات الجزائرية؛ (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2024)

– استحداث "الوسام الشرفي للتصدير"، لتكريم أفضل المصدرين في الجزائر؛ (المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2024).

– تنصيب المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات سنة 2023م حيث يتولى هذا المجلس تقديم اقتراح كل التدابير المؤسسية أو التشريعية التي من شأنها زيادة تنافسية المنتج الجزائري وتسهيل دخوله للأسواق الدولية وتسهيل توسع الصادرات خارج المحرقات. (مدرية التجارة لولاية بسكرة، 2024)

3.1. الإصلاحات الاقتصادية، المالية والسياسية بالجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري صدمة مزدوجة خلال السنوات القليلة الماضية بسبب انخفاض أسعار البترول مع تفشي فيروس كورونا ليشهد تعاف خلال سنة 2021م واستدامة هذا الوضع الإيجابي وتطويرة لا يكون إلا من خلال التسريع في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية المالية والسياسية لتعزيز النمو خصوصا في القطاع الخاص، (مجموعة البنك الدولي، 2024) وهذا بالفعل ما توجهت إليه الجزائر.

حيث أنه ومن سمات الإصلاحات الاقتصادية نجد مثلا صدور عدت قوانين إصلاحية أهمها القانون المتعلق بالاستثمار والقانون المتعلق بالعقار الاقتصادي وقانون المفاوض الذاتي، بالإضافة إلى الإصلاحات الجبائية والعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار. (الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية، 2024).

ومن جهة أخرى جاءت الإصلاحات المالية وبالتحديد إصلاح قطاع البنوك ليستطيع مرافقة المنتجين أو المصدرين باعتبار القطاع المصرفي عمود فقري لأي حركية تنموية، لذلك سارعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى عصنة البنوك وتطوير الشمول المالي والاهتمام بالصيرفة الإسلامية والتي عرفت صدور نظامها القانوني الجديد سنة 2020م، كما عملت الجزائر ولأول مرة على افتتاح الوكالات البنكية الوطنية خارج البلاد من خلال بنك الاتحاد الجزائري (AUB)

بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، والبنك الجزائري السنغالي بداكار (ABS)، ضمن مسعى للمساهمة في دفع ومرافقة الاستثمارات الوطنية في القارة والتبادلات التجارية مع باقي دول القارة الافريقية، مع السعي لافتتاح وكالات لبنك الجزائر الخارجي الدولي في عدد من المدن الفرنسية التي تعرف تركزا كبيرا للجالية الجزائرية وغيرها من الإصلاحات المالية والنقدية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023).

أما بالنسبة للإصلاحات السياسية فيمكن اختزالها في التعديلات الدستورية أو المراجعة الدستورية العميقة التي زكاهها الشعب سنة 2020م والتي جاءت بهدف إحداث قطيعة مع الممارسات السابقة وتأسيس لجمهورية جديدة، (محمد الحسن بن مالك، 2023، صفحة 11) مع استحداث المحكمة الدستورية، إضافة إلى ذلك تم استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته للوصول إلى مستوى من الشفافية والنزاهة في التسيير، واستحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمجلس الأعلى للشباب، والمرصد الوطني للمجتمع المدني... الخ.

4.1. الرقمنة لتحسين مناخ وبيئة الاستثمار في الجزائر

من أهم ما جاء في قانون الاستثمار الجديد 18/22 استحداث نظام للرقمنة والغرض من ذلك هو عصنة الإدارة والتخلي عن الأساليب التقليدية التي تتميز بالبطء والتعقيد، وإن الاعتماد على الأساليب الحديثة التي تعتمد على الإدارة الإلكترونية تضمن للمستثمر الحصول على الخدمات المطلوبة بأقل جهد مع اختصار للوقت والتكلفة مع فعالية كبيرة، ومن شأن الرقمنة أن تقضي على الفساد الإداري والبيروقراطية التي طالما عرقلت الاستثمار والمستثمرين في الجزائر، لذلك فإن الرقمنة تساعد بشكل فعال في دفع عجلة التنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني (حاتم عمارة و بن صالحيحة صابر، 2023، صفحة 4).

حيث نجد المادة 23 من قانون الاستثمار الجديد 18-22 تنص على "إنشاء منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها إلى الوكالة، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة، وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات

المكلفة بالعمليات الاستثمارية بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات... وتشكل المنصة أيضا أداة توجيه ومرافقة للاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها..." (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2022، الصفحات 18-22)

لذلك فإن هذه المنصة تسمح بإرساء تقاليد جديدة بين الإدارة والمستثمر والتي تبني على الثقة المتبادلة والتواصل المنتظم كشرط أساسي لتعزيز مناخ الاستثمار، والجدير بالذكر أن هذه المنصة ليست الوحيدة فقد أطلقت وزارة الصناعة في جوان 2021م البوابة الالكترونية المسماة "استثماري" لتسهيل هذا النشاط وتقريب الإدارة من المستثمر. (مداني حرفوش و كريش نبيل، 2023، صفحة 14)

5.1. المشاريع الاقتصادية الكبرى لتغيير الوجه الاقتصادي للجزائر

حرصت الجزائر في السنوات الأخيرة على إطلاق تشكيلة متنوعة من المشاريع الاقتصادية العملاقة وذلك لتنويع الاقتصاد الوطني وتغيير ملاح الاقتصاد الريعي وبناء تنمية شاملة لا تركز على قطاع واحد بل تمس جميع القطاعات الفلاحية منها التجارية والصناعة وذلك لتحقيق الأمن الغذائي، الطاقوي، الصحي والمالي، بالإضافة إلى توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل وفيما يلي إشارة لأهم تلك المشاريع:

– وقعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية اتفاقية مع شركة بلدنا القطرية لإنشاء أكبر مشروع زراعي صناعي متكامل لإنتاج الألبان والحليب المجفف على مستوى العالم وسيكون في الجنوب الجزائري؛ باستثمار قيمته 3.5 مليار دولار لإنتاج 1.7 مليار لتر من الحليب وتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة واسعت الاستهلاك، ويتربع المشروع على 117 ألف هكتار لإنتاج الحبوب والأعلاف وتربية الأبقار والتي سيصل عددها إلى 270 ألف رأس، ثم إنتاج الحليب واللحوم والحليب المجفف (شركة بلدنا القطرية، 2024)؛

– مصنع لتحويل خام الحديد مع الشريك الصيني في منجم غار جبيلات بتندوف بقيمة تصل 1 مليار دولار، ويعتبر هذا المنجم من أضخم المناجم في العالم حيث تبلغ احتياطياته 3.5 مليار طن من خام الحديد، حيث سيتم إنتاج ما بين 2 و3 مليون طن سنويا من خام الحديد و نقله برّا (في انتظار إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين بشار و غار جبيلات) من أجل

تحويله و تثمينه من قبل متعاملين وطنيين، وبعد إنجاز خط السكة الحديدية تنطلق المرحلة الثانية أي ابتداء من 2026م حيث سيتم استغلال المنجم بطاقة كبرى تسمح باستخراج ما بين 40 و 50 مليون طن سنويا لتلبية الطلب المحلي وتصدير الفائض (وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، 2022)؛

– مشاريع للطاقات المتجددة: حيث تسعى الجزائر إلى إنتاج 15 ألف جيغا واط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030م، وتم توقيع عقود لإنجاز 3200 ميغاواط في إطار المناقصات التي أطلقتها شركة سونلغاز لبلوغ إنتاج حوالي 40 بالمئة من الكهرباء اعتمادا على الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى إنشاء 410 محطات شحن للسيارات الكهربائية وكل ذلك لضمان الأمن الطاقوي للبلد وتنويع موارده؛ (وزارة الطاقة والمناجم، 2024)

– إنجاز مشروع الفوسفات المدمج شرق البلاد حيث ستستثمر الصين 7 مليار دولار في هذا المشروع والذي سيسمح بإنتاج 6 مليون طن سنويا من الفوسفات لتكون بذلك الجزائر من أكبر الدول المصدرة للأسمدة، علما أن المغرب الشقيق يسيطر على 70 بالمئة من إنتاج العالم من هذه المادة، وقد بلغت صادرات الجزائر في السنوات الأخيرة من مادة اليوريا 3 مليون طن، علما أن الأسمدة هي المادة التي تشكل النسبة الأكبر من الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للجزائر؛ (منصة الطاقة البحثية الاستشارية المتخصصة، 2024)

– وقعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مع المجمع الإيطالي بونيفيشي فيراريزي Bonifiche Ferraresi (BF) لإنجاز مشروع متكامل لإنتاج الحبوب والبقوليات بقيمة 420 مليون يورو، وسيتم بموجب هذه الاتفاقية إنجاز مشروع متكامل، بالشراكة بين المجموعة الإيطالية BF Spa والصندوق الوطني للاستثمار، لإنتاج الحبوب والبقول الجافة على مساحة تقدر ب 36 ألف هكتار بولاية تيميمون، ستخصص لإنتاج القمح، والعدس، والفاصولياء المجففة، والحمص، بالإضافة إلى تشييد وحدات تحويلية لتصنيع العجائن الغذائية، و صوامع للتخزين و هياكل حيوية أخرى، وسيساهم هذا المشروع، الذي سينطلق ميدانيا خلال سنة 2024، في تعزيز الإنتاج الوطني من الحبوب و البقول الجافة و زيادة الصادرات خارج المحروقات من خلال

تصدير العجائن الغذائية، ويدخل هذا المشروع المدمج ضمن سياسة الجزائر الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي؛ (الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

— إنجاز مشروع لصناعة السيارات للشركة الإيطالية فيات بالجزائر بمبلغ 200 مليون دولار حيث أن المشروع يتربع على مساحة 40 هكتار وتصل قدرته الإنتاجية إلى 50.000 سيارة نهاية سنة 2024 و 90.000 سيارة نهاية سنة 2026م مع الاتفاق على بلوغ نسبة إدماج 35 بالمئة لتطوير الصناعة الجزائرية ونقل التكنولوجيا. (الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، 2024)

2. قراءة في مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري وفق ما جاء في تقارير البنك العالمي

1.2. مؤشرات عامة (تعداد السكان البطالة والتضخم واحتياطي الصرف)

1.1.2. مؤشر تعداد السكان

الجدول رقم (1): تعداد السكان ونسبة الشيوخ منهم (65 سنة أو أكثر) بالمليون.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التعداد	39.54	40.33	41.13	41.92	42.70	43.45	44.17	44.90	45.60
نسبة الشيوخ	5.19	5.33	5.49	5.67	5.85	6.01	6.18	6.38	6.60

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

— بداية من المعروف أن الجزائر بلد يزخر بكل الموارد الاقتصادية سواء الطبيعية أو الرأس مالية والحديث عنها قد يطول وإن إشارتها هنا إلى تطور تعداد السكان في الجزائر هو من باب الحديث عن الموارد البشرية، لذلك فإن الحديث عن النمو الديموغرافي الكبير يجب النظر إليه نظرة إيجابية باعتبار المورد البشري يمثل رأس مال بشري أو مورد اقتصاد هام وليس عبئ على الاقتصاد كما قد يتصور البعض؛

– ونلاحظ من المعطيات السابقة تزايد عدد سكان الجزائر بحوالي 800 ألف سنويا طيلة فترة الدراسة، ويلاحظ على المجتمع الجزائري أنه مجتمع شبابي بامتياز حيث لا تتجاوز نسبة الشيوخ فيه عن 6.60 بالمئة كأعلى نسبة مئوية مسجلة سنة 2023م أي حوالي 3 مليون نسمة من إجمالي السكان.

2.1.2. مؤشر إجمالي البطالة

الجدول رقم (2): إجمالي البطالة إلى إجمالي القوى العاملة.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة	11.20	10.20	12	12.15	12.28	14.04	13.60	12.43	11.81

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– إن نسب البطالة في الجزائر تتراوح ما بين 10 و 14 بالمئة طيلة فترة الدراسة وهذه النسبة مقارنة بما هي عليه في الاقتصاديات التي تعاني من أزمات اقتصادية كبيرة لا تعتبر مرتفعة، ومقارنة بالاقتصاديات المتقدمة لا يمكن اعتبارها منخفضة أيضا، وهي تعبر عن عدم استغلال أمثل للمورد البشري للوصول إلى النقلات النوعية المرجوة في الاقتصاد الوطني؛

– نلاحظ أن نسب البطالة كانت مستقرة في سنوات 2015 -2018م وتراوحت ما بين 10.20 و 12.15 بالمئة لترتفع بعدها خلال ثلاث سنوات متتالية وتبلغ 14.04 سنة 2020م وذلك راجع للأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم ككل بسبب جائحة كورونا، لتراجع نسب البطالة في السنتين الأخيرتين حيث بلغت سنة 2023م 11.81 بالمئة بسبب خطط الإنعاش الاقتصادي وتحسن الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي.

3.1.2. مؤشر التضخم

الجدول رقم (3): تضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون (بالمئة سنويا).

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة	4.78	6.39	5.59	4.26	1.95	2.41	7.22	9.26	9.32

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– شهدت نسب التضخم خلال السنوات الأولى للدراسة أي ما بين 2015-2018م استقرارا نسبيا في معدلات التضخم لتشهدت سنة 2019م انخفاضا محسوسا وتسجل نسبة 1.91 بالمئة مع ارتفاع طفيف سنة 2020 لتبلغ 2.41 وهذه النسبة في الحقيقة مغايرة تماما لما هو متوقع على اعتبار أن الحكومة الجزائرية قامت في الفترة الممتدة ما بين 2017-2019م بطباعة كتلة نقدية كبيرة دون مقابلات للكتلة في إطار ما يسمى بالتمويل غير التقليدي قدرت بـ 56 مليار دولار، وبالرجوع إلى بيانات إدارة الجمارك نجدها قد تحدثت عن أن سبب هذا التراجع غير المتوقع في نسب التضخم يعود إلى وفرة المنتجات الفلاحية الطازجة خصوصا الخضار مع انخفاض محسوس في أسعار اللحوم البيضاء والبيض؛

– لترتفع أسعار التضخم في السنوات الثلاث الأخيرة للدراسة بشكل كبير وتبلغ سنة 2023م 9.32 بالمئة ويرجع ذلك لعدت اعتبارات أهمها جائحة كورونا وظروف الحجر الصحي التي أدت لتراجع المعروض من المنتجات المحلية والمستوردة، بالإضافة إلى توجه الحكومة الجديدة إلى كبح شديد للاستيراد لخلق توازن في ميزان المدفوعات وللحفاظ على العملة الصعبة... الخ أضف إلى ذلك أن العالم ككل شهد ارتفاع في نسب التضخم وبالتالي استيراد التضخم مع كل منتج يتم استيراده من الخارج.

4.1.2. مؤشر احتياطي الصرف

الجدول رقم (4): إجمالي الاحتياطيات بما فيها الذهب (مليار دولار أمريكي).

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	150.5	120.7	104.8	87.38	71.79	59.43	56.21	71.85	81.21

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

— إن الملاحظ أن إجمالي الاحتياطيات بما فيها الذهب والتي بلغت سنة 2015م 150.5 مليار دولار بدأت تتراجع بشكل كبير ومستمر حيث وبعد خمس سنوات فقط تراجعت بحوالي 100 مليار دولار وتسجل بذلك سنة 2021م 56.21 مليار دولار بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار النفط ابتداء من سنة 2014م والعمل المستمر على سد العجز في الميزان التجاري بالاعتماد على هذه الاحتياطيات، والتي شهدت ارتفاعا في السنوات الأخيرة مع التوجه الجديد للحكومة من خلال كبح الاستيراد والتشجيع على زيادة الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى بداية تحسن أسعار البترول مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022م.

5.1.2. مؤشر المديونية

الجدول رقم (5): خدمة الدين العام والمضمون من قبل الحكومة (من إجمالي الدخل

القومي بالمنته).

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة	0.10	0.10	0.09	0.08	0.07	0.06	0.06	0.06	0.05

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– تشير المعطيات السابقة إلى نسب محدودة من خدمة الدين العام والمضمون من قبل الحكومة حيث لم تتجاوز النسب 0.10 بالمئة قياسا إلى إجمالي الدخل القومي، وهذا يشير إلى انخفاض كبير في الدين العام، ومن المعلوم أن الجزائر توقفت عن الاقتراض نهائيا سنة 2005م بقرار من الرئيس بوتفليقة مع التسديد المسبق لديونها، ومع انخفاض أسعار البترول سنوات 2014-2015م وتسجيل الميزان التجاري لاختلال كبيرة وفي سنوات متتالية كما سنبين ذلك لاحقا فضلت الجزائر في عهد الحكومة السابقة طباعة النقود على اللجوء إلى الاقتراض، في حين فضلت الحكومة التي جاءت أواخر سنة 2019م التوجه نحو كبح الاستيراد بدل التوجه للمديونية، لتقليص من العجز في الميزان التجاري.

2.2. مؤشرات متعلقة بالصادرات والواردات

1.2.2. مؤشر الصادرات

الجدول رقم (6): حجم صادرات السلع بالمليار دولار، بالإضافة إلى سعر البرميل من النفط.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	60.2	34.66	30.02	35.19	41.79	35.31	21.93	38.63	65.71	55.55
سعر البرميل	115	62	55	61	70	65	20	75	120	85

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– إن فترة الدراسة المختارة هي 2015-2023م وبالرجوع لسنة 2012م نجد أن صادرات البلد تجاوزت الـ 70 مليار دولار وفي سنة 2014م بلغت 60 مليار دولار لتهوي إلى 30 مليار دولار سنة 2016 والسبب هو التراجع الكبير في أسعار البترول للوفرة الكبيرة في المعروض، وذلك لتعتمد المملكة العربية السعودية رفع انتاجها من النفط بدلا من خفضه، بالإضافة إلى فوائض كبيرة من الزيت الصخري الأمريكي، لتشهد بعد ذلك الجزائر ارتفاعا محدودا في حجم صادراتها سنتي 2017-2018م للانتعاش في أسعار البترول، لتعود للانخفاض الشديد وتسجل

21.93 مليار دولار سنة 2020م بسبب تراجع الطلب على المواد الطاقوية في ظل جائحة كورونا، ونضرا لارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2022م مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية عادت صادرات الجزائر للارتفاع، وخلاصة القول في هذه النقطة أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز.

2.2.2. مؤشر الصادرات خارج المحروقات

الجدول رقم (7): الصادرات خارج المحروقات بالمليار دولار تقارير وزارة التجارة وترقية الصادرات.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	1.48	1.63	1.09	2.24	1.7	2.3	5	6.6	5.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

— إن المعطيات السابقة تبين مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات حيث أنها تعتمد عليها في صادراتها بنسبة تفوق 97 بالمئة كما هو ملاحظ ما بين سنتي 2015-2020م، وإن كانت الدراسة تقتصر على العشرية الأخيرة إلا أنه بالعودة إلى ما كانت عليه الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية 2020 فإن النتيجة واحدة، إلا أن الاستثناء يكمن في السنوات الثلاث الأخيرة والتي شهدت ارتفاعا محسوسا في حجم الصادرات خارج المحروقات بغلت سنة 2022م حوالي 7 مليار دولار، ورغم أن هذا المبلغ إذا تم قياسه بالاقتصاديات العالمية لا يعتبر شيئا إلا أنه بالنسبة للجزائر حلم تحقق وانطلاقة جيدة خصوصا مع رؤية الجزائر لسنة 2030م والرامية إلى بلوغ حوالي 29 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات؛

— رغم التحول الجذري في سياسة الدولة الرامية إلى تنويع صادرات البلد إلا أن التبعية للبترول لا تزال تفوق الـ 90 بالمئة في الوقت الراهن؛

— وحسب وزارة التجارة وترقية الصادرات فإن أهم المواد المصدرة خارج المحروقات تتمثل في الأسمدة بمختلف أنواعها، الحديد والصلب، المواد الكيميائية غير العضوية، السكر

والمحضرات السكرية وعسل النحل، مصنوعات معدنية، مواد غذائية بالإضافة إلى مواد التنظيف ومواد التجميل (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2024)

– والجدير بالذكر أو ما يثير الانتباه عند مراجعة تقارير وزارة التجارة أن الجزائر استغنت عن استيراد العديد من السلع والمواد لأنها استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، بل وتوجهت لتصدير بعض السلع التي كانت تستوردها خلال السنوات الماضية ومن أمثلة تلك السلع نجد المواد الغذائية خصوصا العجائن والمشروبات، الاسمنت والحديد، مواد التنظيف والتجميل بالإضافة إلى البنزين والمازوت، أي أن هناك توجه حقيقي نحو تنويع صادرات الجزائر.

3.2.2. مؤشر الواردات

الجدول رقم (8): الواردات بالمليار دولار.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	61.26	59.42	55.09	52.88	49.13	41.27	39.41	39.33	46.96

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– ما يلاحظ على قيم الواردات أنها في انخفاض مستمر طيلة سنوات الدراسة حيث سجلنا سنة 2015م واردات بقيمة 61.26 مليار دولار لتراجع بعدها تدريجيا خلال ثلاث سنوات متتالية وتبلغ 52.88 مليار دولار سنة 2018م بسبب تراجع إيرادات الجزائر في هذه الفترة وتراجع قدرتها على الاستيراد تبعا لذلك، إلا أنه وابتداء من سنة 2019م لاحظنا تراجع أكبر في حجم الواردات والسبب ليس فقط تراجع قدرة البلد على الاستيراد ولكن لتوجه الحكومة الجديدة نحو كبح الاستيراد العشوائي ومحاربة الاستيراد البذخي وتهريب الأموال بحجة الاستيراد ومحاربة التزوير في الفواتير، وكبح الاستيراد عموما حفاظا على العملة الصعبة وتحقيقا للتوازن في الميزان التجاري ومحاربة للفساد وتشجيعا للإنتاج، وقد كان لهذه الإجراءات آثار إيجابية كبيرة وآثار سلبية أيضا خصوصا فيما يتعلق بندرة عدد هائل من المواد مع ارتفاع في الأسعار، ونحن نرجع

هذا الخطأ إلى عدم دقت الإحصائيات التي تبين حاجت السوق المحلية والنسب التي يمكن للإنتاج المحلي تغطيتها من حاجة السوق.

– كما لاحظنا أن الواردات عادت لترتفع سنة 2023م وبنسبة مئوية فاقت الـ 10 بالمئة حيث بلغت 46.96 مليار دولار والسبب في ذلك هو زيادة استيراد السلع الاستهلاكية لمحاربة الندرة ومجابهة ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى زيادة في واردات المعدات الصناعية، والذي شجع الحكومة على ذلك هو تحسن الوضع المالي للبلد.

4.2.2. مؤشر الميزان التجاري

الجدول رقم (9): الميزان التجاري بالمليار دولار.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	-22.77	-23.11	-17.38	-10.87	-11.0	-15.36	0.92	24.93	9.92

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات ونظرا للانخفاض الكبير في أسعارها ابتداء من سنة 2014م والانخفاض الكبير في موارد البلد تبعا لذلك فقد سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا متواصلا ابتداء من سنة 2015 وإلى غاية 2020م، حيث تراوح هذا العجز ما بين 10.87 مليار دولار و 23.11 مليار دولار، ليشهد الميزان التجاري فائضا خلال السنوات الأخيرة مدفوعا بتحسن في أسعار البترول وتراجع في الواردات مع زيادة في الصادرات خارج المحروقات حيث تجاوز سنة 2022م 24 مليار دولار ليتراجع بشكل طفيف سنة 2023م لتراجع نسبي في أسعار البترول.

3.2. مؤشرات النمو والدخل

1.3.2. مؤشر النمو الاقتصادي

الجدول رقم (10): تطور معدل النمو الاقتصادي.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	3.2	3.9	1.5	1.4	0.9	-5	3.8	3.6	4.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– من خلال المعطيات الواردة في الجدول السابق يمكن تقسيم معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال سنوات الدراسة إلى ثلاث مراحل، حيث أن المرحلة الأولى من 2015م إلى 2016 وشهدت تسجيل معدلات نمو جيدة تراوحت ما بين 3.2 و 3.9 بالمائة، في حين نجد أن المرحلة الثانية تبدأ من 2017 إلى 2020م وهي مرحلة شهدت تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي وبشكل متواصل من 1.5 بالمائة إلى -5 بالمائة سنة 2020م ويعود ذلك للأزميتين العالميتين النفطية والصحية، لتأتي المرحلة الثالثة ابتداء من سنة 2021م والتي شهدت ارتفاعا كبيرا في معدلات النمو مقارنة بالسنوات السابقة حيث تجاوز معدل النمو 4 بالمائة سنة 2023م، ونحن نرجع ذلك للارتفاع في أسعار البترول بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة الجديدة.

2.3.2. مؤشر الناتج المحلي

الجدول رقم (11): إجمالي الناتج المحلي للجزائر (مليار دولار).

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	187	180.7	189.8	194.5	193.4	164.8	186.2	225.5	239.9

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– نلاحظ أن هناك تذبذب في إجمالي الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2021م حيث أن القيم كانت تتراوح ما بين 164.8 و 193.4 مليار دولار، والاستثناء يكمن في السنتين الأخيرتين للدراسة أي 2022 و2023م حيث سجلت قيم تقدر بـ 225.5 و 239.9 مليار دولار على التوالي ويمكن أن نعتبر هذا مؤشر إيجابي على تحسن أداء الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة، وقلنا ممكن لأن الجزائر ووفقا لتقارير البنك الدولي دائما سجلت سنة 2014م قيمة لإجمالي الناتج المحلي تقدر بـ 238.94 مليار دولار، لذلك فإن القيم المسجلة في السنوات الأخيرة ليست استثنائية على اعتبار أن الجزائر سجلت نسب مماثلة في سنة 2014م وربما الفرق يكمن في أن النسبة المسجلة سنة 2014م ارتكزت بشكل كلي على الارتفاع الكبير في أسعار البترول آنذاك.

3.3.2. مؤشر الدخل الفردي

الجدول رقم (12): نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي طريقة الأطلس

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	6100	5460	4980	4510	4540	4070	4170	4490	4960

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الجزائر تراجع بشكل مستمر ما بين 2015 و2020م حيث أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي سنة 2015م كان 6100 دولار ثم تراجع ليصل إلى 4070 دولار سنة 2020م، ليعود للارتفاع مجددا خلال سنوات الدراسة الثلاث الأخيرة حيث بلغ سنة 2023م 4960 دولار، والجدير بالذكر أن البنك الدولي أشار في تقريره لشهر جويلية 2024م إلى أن الجزائر إحدى أربع دول

فقط على مستوى العالم نجحت في الانتقال من فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى إلى فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، (الموقع الرسمي للبنك الدولي، 2024) ونحن نرجع ذلك لاعتبارات اقتصادية أو محاسبية وسنفصل في ذلك عند تحليل نتائج الدراسة.

4.2. مؤشرات عن الصناعة والزراعة والسياحة

1.4.2. مؤشر عن الصناعة

الجدول رقم (13): القيمة المضافة في قطاع الصناعة بالمليار دولار.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	61.41	58.21	63.56	68.76	64.95	49.50	67.64	97.12	91.15

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– يبين الجدول السابق القيمة المضافة في قطاع الصناعة بالجزائر أو يبين أهمية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، حيث نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن القيمة المضاف في هذا القطاع طيلة فترة الدراسة تقريبا تتراوح ما بين 58 و68 مليار دولار باستثناء سنة 2020م والتي تراجعت فيها القيمة المضافة لهذا القطاع في الجزائر إلى أقل من 50 مليار دولار بسبب الأزميتين العالميتين النفطية والصحية، والاستثناء الثاني يكمن في السنتين الأخيرتين 2022-2023م واللتين شهدتا ارتفاع كبيرا في حجم القيمة المضافة في قطاع الصناعة حيث سجلنا على الترتيب مبلغ 97.12 و 91.15 مليار دولار، وهذه نتيجة إيجابية بالفعل، رغم أنه وبالعودة إلى تقارير البنك الدولي دائما نجد أن حجم القيمة المضافة في الصناعة بالجزائر سنة 2011م قدر بـ 98.22 مليار دولار.

2.4.2. مؤشر عن الزراعة

الجدول رقم (14): القيمة المضافة في قطاع الزراعة بالمليار دولار.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	19.74	20.06	19.24	19.87	20.38	20.95	20.49	21.53	22.24

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– يبين الجدول السابق القيمة المضافة في قطاع الزراعة بالجزائر أو يبين أهمية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، حيث نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن القيم المضافة في هذا القطاع طيلة فترة الدراسة تتراوح تقريبا ما بين 19 و 20 مليار دولار باستثناء السنتين الأخيرتين 2022-2023م واللتين شهدتا ارتفاعا في حجم القيمة المضافة في قطاع الزراعة، حيث سجلنا على الترتيب مبلغ 21.53 و 22.24 مليار دولار، وهذه نتيجة إيجابية ولكنها لا تعبر حقيقة عن ما تملكه الجزائر من إمكانيات زراعية كبيرة غير مستغلة، بالإضافة إلى أن مساهمة الزراعة في قيمة الناتج المحلي في الجزائر مقارنة بالصناعة والتجارة تعتبر محدودة.

3.4.2. مؤشر عن التجارة

الجدول رقم (15): حجم التجارة من إجمالي الناتج المحلي بالمئة.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	53.20	49.76	49.82	52.43	46.50	40.38	47.27	51.84	46.19

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

تحليل المعطيات السابقة

– يبين الجدول السابق القيمة المضافة في قطاع التجارة بالجزائر أو يبين أهمية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، حيث نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن القيم المضافة في هذا

القطاع طيلة فترة الدراسة تتراوح تقريبا ما بين 46 و53 بالمئة باستثناء سنة 2020م والتي تراجعت فيها مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي إلى 40.38 بالمئة، وتبين هذه المعطيات أن قطاع التجارة يمثل نصف قيم الناتج المحلي بالجزائر تقريبا.

النتائج

— رغم ما لسياسة كبح الاستيراد التي انتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة من سلبيات إلا أنها ساهمت في تقليص فاتورة الاستيراد، تحقيق التوازن في الميزان التجاري، حماية الاحتياطي من العملة الصعبة، محاربة ظاهرة تهريب العملة الصعبة، محاربة الاستهلاك البذخي للكماليات، بالإضافة إلى أنها ساهمت في زيادة الإنتاج المحلي من مختلف السلع ومن ثم تصدير الفوائض؛

— لتشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات قامت الجزائر في السنوات الأخيرة باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي من شأنها التشجيع على التصدير ومرافقة المصدرين وتذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجههم في الميدان بالإضافة إلى مرافقة هؤلاء المصدرين؛

— إن الإصلاحات الاقتصادية، المالية والسياسية التي باشرتها الجزائر في السنوات الأخيرة كان لها أثر بالغ في تحسن مناخ الاستثمار وزيادة الشفافية والنزاهة في التسيير بالبلد؛

— إن تحسن المنظومة الإحصائية في الجزائر كان لها أثر بالغ في تقييم الاقتصاد الجزائري بشكل أدق وتصنيف اقتصادها في الفئة التي تمثله بالفعل، وهذه المعطيات الدقيقة والمعرفة الصحيحة بالاقتصاد ستسمح للمسؤولين بوضع السياسات الاقتصادية الأنسب أو الأكثر فعالية وبالتالي تسريع وتيرة تنويع الاقتصاد الجزائري، والجزير بالذكر أن تحسن المنظومة الإحصائية في الجزائر يعود للاعتماد على الرقمنة؛

— بينت هذه الدراسة تحسن في أغلب المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال السنتين أو الثلاث الأخيرة 2021-2023م مقارنة بما كان عليه خلال سنوات 2015-2020م، بشكل يوحي بتحسن ملحوظ ونوعي في أداء الاقتصاد الجزائري؛

— سجل الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة تحول نوعي تمثل في زيادة معتبر في نسب الصادرات خارج المحروقات مع معدلات نمو جيدة بالإضافة إلى تحسن ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي...الخ ويعود ذلك لتحسين بيئة الاستثمار في الجزائر وللسياسة الداعمة له بالإضافة للسياسة الفعالة والمنتهجة من قبل الحكومة في تسيير التجارة الخارجية، أضف إلى ذلك مرافقة الدولة للمستثمر وتشجيع مختلف المبادرات، دون أن ننسى الإصلاحات السياسية والنقدية كما كان للرقمنة دور فعال في تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية للمتعاملين الاقتصاديين؛

— إن النتائج المحققة إيجابية بالفعل خصوصا فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات والتي سجلت قفزات كبيرة ولكن لا يمكن الجزم بأن الاقتصاد الوطني على السكة الصحيحة لأن الأمر يحتاج سنوات إضافية للتأكد من ما إذا كانت هذه النتائج دقيقة، فربما يكون تسجيل هذه النتائج هو بسبب الاعتماد على الرقمنة مع الدقة في الإحصائيات، فنحن نفترض أنه يمكن أن يكون هذا الارتقاء المسجل يعود للمراجعة الشاملة للإحصائيات والحسابات القومية من خلال الاعتماد على الرقمية والتي أعطت صورة أدق للاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وما يعزز هذا الرأي هو عجز الجزائر عن بلوغ 12 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات لسنة 2023 كما كان مخطط لها واكتفت بتسجيل 5.5 مليار دولار.

— إن فيروس كورونا أרך بظلاله على جميع الاقتصاديات العالمية خلال سنة 2019 وحتى بداية 2021م وهو ما يفسر تراجع في مختلف المؤشرات الاقتصادية بالجزائر.

— يبقى الاقتصاد الجزائري في الوقت الحاضر اقتصاد ريعي باعتماده على المحروقات بنسبة تفوق الـ 90 بالمئة من إجمالي الصادرات رغم التوجه الجاد نحو تنويع الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة.

قائمة المراجع

- <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/43094> تم الاسترداد من الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية. (2024).
- الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات. (2024). تم الاسترداد من <https://www.commerce.gov.dz/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures-1>
- الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2024). تم الاسترداد من <https://madr.gov.dz>
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. (2024). تم الاسترداد من <https://www.algex.dz/celluleecoute/index.php>
- شركة بلدنا القطرية. (3 11، 2024). الموقع الرسمي لشركة بلدنا القطرية. تم الاسترداد من <https://baladna.com/ar/>
- منصة الطاقة البحثية الاستشارية المتخصصة. (2024). تم الاسترداد من <https://attaqa.net>
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2022). العدد 50، 28 يوليو 2022م، المادة 23 من قانون الاستثمار الجديد.
- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري. (2024). تم الاسترداد من <https://www.entv.dz>
- الموقع الرسمي للبنك الدولي. (2024). نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي طريقة الأطلس. تم الاسترداد من <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2024/07/22/a>
- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. (2024). تم الاسترداد من <https://www.industrie.gov.dz/inauguration-de-lusine-automobile-fiat-a-oran>
- حاتم عمارة و بن صالحية صابر. (2023). الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 6، 4.
- مجموعة البنك الدولي. (2024). تم الاسترداد من <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor-spring-2021-accelerating-reforms-to-protect-the-algerian-economy>
- محمد الحسن بن مالك. (2023). مسار الإصلاحات السياسية في ظل الإصلاحات الدستورية بالجزائر. مجلة القانون والتنمية المحلية، 5(2)، 11.
- مداني حروف و كريسش نبيل. (2023). الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 6، 14.
- مديرية التجارة لولاية بسكرة. (2024). تم الاسترداد من [https://www.dcwiskra.dz/index.php?option=com_content&id=684&view=article](https://www.dcwiskra.dz/index.php?option=com_content&id=684&view=article&https://www.dcwiskra.dz/index.php?option=com_content&id=684&view=article) https://www.dcwiskra.dz/index.php?option=com_content&id=684&view=article mid=83

دراسة تحليلية اعتمادا: تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو التنوع الاقتصادي، الواقع والمأمول

على المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة ما بين 2015-2023م

وزارة التجارة وترقية الصادرات. (2024). إحصائيات وحصائل. تم الاسترداد من [v.dz/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures](https://statistiques-les-v.dz/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures)

وزارة الطاقة والمناجم. (2024). تم الاسترداد من <https://www.energy.gov.dz/?article=-216>

وكالة الأنباء الجزائرية. (2023). تم الاسترداد من <https://www.aps.dz/ar/economie/154408-2023>